



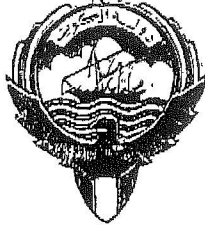
126/2015

The Permanent Mission of the State of Kuwait to the United Nations presents its compliments to the Office of Legal Affairs of the United Nations, and has the honour to refer to the latter's note LA/COD/59/1, dated 21 January 2015, in which it draws attention to General Assembly resolution 69/124 of 10 December 2014, entitled "The scope and application of the principle of universal jurisdiction" and asks that the Governments of Member States submit any information or observations they may wish pursuant to the resolution.

In this regard, the Mission of Kuwait to the United Nations is pleased to enclose herewith, the submission of the State of Kuwait.

The Permanent Mission of the State of Kuwait to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of Legal Affairs of the United Nations the assurances of its highest consideration.

29 MAY 2015



## مذكرة

## بشأن نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه

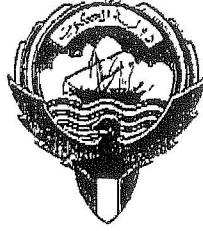
بعد الإطلاع على مذكرة الأمين العام رقم LA/COD/59/1، بتاريخ 2012/12/31، وعلى وثائق الجمعية العامة الصادرة بهذا الشأن (66/103، 65/33، 117/64)، فإنه يبين لدى الوزارة ما يلي:

**أولاً: استعراض ماهية مبدأ الولاية القضائية العالمية وأوجه تطبيقه:-**

1- تعود ظاهرة الإفلات من العقاب، في تسيبها إلى حقيقة مفادها، عدم وأحياناً تقاعس السلطات الوطنية لبعض الدول، عن مواجهة الأفعال والجرائم المؤثمة دولياً وإنسانياً، ومن هنا برر مبدأ الولاية القضائية العالمية، بغية تمكين النظم القضائية المدنية والجزائية في شتى الدول الأخرى، من أن تتولى مهمة النظر والتحقيق والمقاضاة والحاكمة بشأن تلك الجرائم، بدايةً في ذلك عن المجتمع الدولي.

2- وكان لتنامي معدلات الجرائم الدولية أثره في نشر المبدأ دولياً، لاسيما بعد تفاقم المخاطر التي تسببها تلك الجرائم، وخاصة جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والقرصنة، والتعذيب، والإعدام خارج نطاق القضاء، والإخفاء القسري، والتي تُعتبر من الجرائم المؤثمة دولياً وفقاً لمبادئ وأحكام القانون الدولي، ومن هنا نمت هذه التوجهات بأنه من المنع على كافة الدول أعضاء المجتمع الدولي، أن تمتد ولايتها القضائية الوطنية، لتشمل التحقيق في تلك الجرائم - دون الإعتبار بطبيعتها الدولية - وكذا محاكمة المسؤولين عنها أمام محاكمها الوطنية.

3- ويتبين من خلال إستفراء الممارسات الدولية السائدة، أن هناك دولاً عديدة تُقيم صلة بين حقها في ممارسة الولاية القضائية، وبين إرتكاب بعض الجرائم ذات الطبيعة الخاصة، كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إلا أن نتمنى مبدأ الولاية القضائية

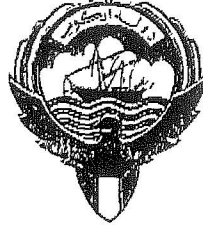


العالمية، ونظيفه خارج سياق المعاهدات الخاصة بهذا الشأن، لا يزال، أمراً غير واضح ويفتقد الكثير من الأطر والأركان والآليات ذات الصلة بتحديد نطاق إعساله ونظيفه، ومن ثم يصعب القول بعمومية نظيفه - واقعاً - ما لم باتى تدليمه وتفصيله في إطار صكوك دولية خاصة تقنن من خلالها تدابير وآلياته المسموح لها ول المعنوية بنحاذها، حيث أن إطلاق المبدأ، دون تفصيل أو تحديد نطاقه وإجراءاته، يقودنا إلى إشكالات قانونية ودولية عديدة، من شأنها أن تخرجنا عن نطاق الهدف الأساسي وراء السعي نحو إقرار هذا المبدأ دولياً.

4- لذا يكون حرباً بالمجتمع الدولي، أن يضع في إعتبره جملة أمور لا يسهى عنها في هذا السباق، منها ضرورة إعمال البحث المسفيض حول آليات تطبيق المبدأ على أرض الواقع الدولي، من خلال دراسة وإستبيان مصادره الممكنة، ونطاقه، ودليبعته، وأحوال ومدى إمكانية تطبيقه من عدمها، والتقنين المسبق لآلياته وإجراءاته، ويحدث ما هبة الآثار المتوقع حصولها في حال تطبيقه دولياً.

5- ويحق القول أنه ليس هناك ثمة ضرر - بين - من تبني مبدأ الولاية القضائية العالمية، في حد ذاته، وإنما الإشكالية الرئيسية، تكمن بكل - تأييد - في تحديد نطاق وكيفية وإجراءات تطبيقه - واقعاً - بشكل مرضي دولياً، حيث لا ياب نوجد العديد من المخاوف التي يخشى حصولها جراء تطبيقه أو تعميمه مآلاً، وخاصة إن أتت الولاية القضائية العالمية في سياق إنتقائي أو تعسفي، دون ثمة إعتبار لمطالبات ومعايير العمومة والتجريد، الواجب إتساق كل قاعدة دولية في نطاقهما، إعمالاً لمبدأي العدالة والمساواة الدوليين.

6- ولعل من الملاحظ، أن الجرائم التي يمكن للولاية القضائية العالمية أن تختص بها، كجرائم الإبادة الجماعية، والحرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، هي في الأساس أفعال تتدرج ضمن التنظيم القانوني للجرائم التي شملها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما سيفودنا إلى القول بوجود صلة سببية وإرتباط واضحة بين فكرة الولاية القضائية



الإشارة

التاريخ

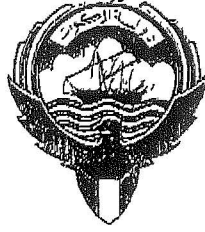
العالمية، وبين نظام المحكمة الجنائية الدولية، ومن هنا تبرز فرضية منادها... أنه يتعين على الدول الأطراف في نظام روما، أن تعزز فيما بينها.. تفعلين وتطبق مبدأ الولاية القضائية العالمية، ولاشك أن الأمر سيختلف كثيراً بالنسبة للدول غير الأطراف في النظام المشار إليه، حيث أنه طالما لم تسعى إلى التصديق - بعد - على نظام روما، فإنه وبالتبعية يصعب القول بسرمان مبدأ الولاية العالمية في مراجعتها، لاسيما وأن السائد في إنفاذه، يقتضي وقوع إحدى الجرائم الوارد تعدادها حصراً ضمن نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

7- ويجدير بالذكر أن دولة الكويت تعد - فقط - من قبيل الدولة المراقبة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث أنها لم تصادق بعد على هذا النظام، وبالتالي فإنه يتعدى القول بإمكانية مد نطاق الولاية القضائية العالمية، لنظام روما الأساسي، إلى غير الدول الأطراف في هذا النظام.

8- ومن الضروري أيضاً، إجراء التفرقة اللازمة بين الولاية القضائية الثنائية أو الإقليمية، والتي تتوفر حينما تقوم دولتين ما أو مجموعة إقليمية من الدول بإبرام اتفاقيات خاصة بالمساعدة القانونية والقضائية المتبادلة أو بالتعاون الثنائي الجزئي فيما بينها، حيث يتفق طرفا هذه الصكوك أو أطرافها على تخصيص أطر معينة للولاية القضائية الثنائية أو الإقليمية.

9- ويختلف الأمر، إذا ما تم النظر إلى ماهية ونطاق الولاية القضائية العالمية - محل البحث - والتي تتعلق في تفعيلها بعموم المجتمع الدولي وليس الإقليم، منه أو الثنائي، وبطبيعة الحال لن تسري هذه الولاية الجماعية والدولية، إلا من خلال إصدار الاتفاقيات الدولية الجماعية ذات الأثر التطبيقي العالمي، بحيث يقدّم نطاق تطبيقها (أي الولاية القضائية العالمية) داخل حيز الدول المصدقة فقط.

10- وعلى ذلك، فإنه يحسن إلحاق مبدأ الولاية القضائية العالمية - كأصل عام - بنظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، دون أن يمتد في أثره إلى ما عدا ذلك من الجرائم الدولية.



**ثانياً: استعراض قرار الجمعية العامة رقم 98/67 الممنون به نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه، وتوصيات اللجنة السادسة الصادرة من الجمعية العامة وفق الوثيقة رقم A/67/472:**

تناول قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المشار إليه، تعداد مجموعة من الأطر الدولية ذات الصلة بإبعاد مطبقة مبدأ الولاية القضائية العالمية، ومن بين ذلك الآتي:

إذ التأكيد على الإنزاج بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالقانون الدولي وبإرساء نظام دولي يستند إلى سادة القانون، وهو أمر أساسي للنعاش السلمى ولتعاون بين الدول.

وقبول توصيات اللجنة السادسة واعتماد تقريرها الخاص به نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه.

والأخذ في الاعتبار تعليقات الحكومات والمراقبين وملاحظاتهم ومناقشات اللجنة السادسة التي جرت خلال دورات الجمعية العامة الرابعة والستين والخامسة والستين والسادسة والستين والسابعة والستين بشأن نطاق الولاية القضائية العالمية وتطبيقها.

والتسليم بتنوع الآراء التي أعربت عنها الدول وبضرورة مواصلة النظر في تحسين تفهم نطاق الولاية القضائية العالمية وتطبيقها.

التأكيد على الإلتزام بمكافحة الإفلات من العقاب، وإذ تلاحظ ما أعربت عنه الدول من آراء مفادها أن التطبيق المسؤول والحصيف للولاية القضائية العالمية وهذا للقانون الدولي هو أفضل ما يكف سرعة استخدامها ومصداقيتها.

الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام الذي أعده استناداً إلى تعليقات الحكومات والمراقبين المعنيين وملاحظاتهم.

التقرير بمواصلة اللجنة السادسة نظرها في نطاق الولاية القضائية العالمية وتطبيقها، دون المساس بالنظر في هذا الموضوع وما يتصل به من مسائل في «تنتديات الأمم المتحدة الأخرى،



وتقرر أن تنشئ لهذا الغرض، في دورتها الثامنة والستين، فريقاً عادلاً تابعاً للجنة السادسة ليواصل إجراء مناقشة مستفيضة لنطاق الولاية القضائية العالمية وتطبيقها.

دعوة الدول الأعضاء والمراقبين المعنيين، حسب الاقتضاء، إلى القيام، قبل 30 أبريل 2013، بتقديم معلومات وملاحظات عن نطاق الولاية القضائية العالمية وتطبيقها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، معلومات عن المعاهدات الدولية المطبقة في هذا الصدد وعن قواعدها القانونية وممارساتها القضائية على الصعيد الوطني، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً في ضوء هذه المعلومات والملاحظات وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

التقرير بفتح باب الانضمام إلى الفريق العامل أمام جميع الدول الأعضاء وأن توجه الدعوة إلى المراقبين المعنيين في الجمعية العامة للمشاركة في أعمال الفريق العامل.

التقرير بإدراج البند المعنون " نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه " في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين.

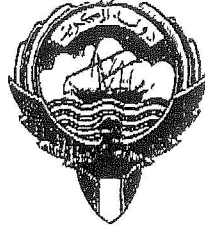
### ثانياً: الصكوك الدولية، المتسقة مع معايير الولاية القضائية العالمية:-

1- بعد تعداد أطر الولاية القضائية العالمية وأوجه تطبيقها الممكنة، فإنه يكون حرياً بنا، أن نستعرض عدد من الصكوك الدولية التي يمكن إلحاق قواعد وإجراءات الولاية القضائية العالمية... بأحكامها.

2- وجديراً بالذكر، أن هناك العديد من الصكوك الدولية، التي أجدها متوائمة ومتسقة مع مقترح إنعاز وتطبيق المدأ محل البحث بشكل أكثر عالمية، وعلى وجه الخصوص من تلك الصكوك والأحكام الدولية ذات الصبغة الجزائية، ومن تلك الصكوك الدولية، نشير مثالاً لا حصراً، إلى مايلي:

- إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982).

- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.



الإشارة:

التاريخ:

- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذا اروتوكولاتها الثلاثة بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، وتمكافحة تهريب المهاجرين، ومكافحة صنع الأسلحة النارية والإتجار غير المشروع بها.

- الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بمجال مكافحة الإرهاب في شتى صورته.

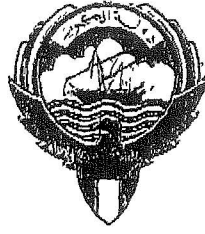
- القرارات التي تصدر من خلال مجلس الأمن.

3- وإجمالاً، يجب التأكيد على أن تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية، يستلزم وبالضرورة إرساء مبدأ دولي عام آخر... مفاده قصر نطاق الولاية، بشأن الصكوك الدولية المشار إليها، على تلك الدول المصدقة فقط على الصك الدولي محل التطبيق، حيث أن عالمية الولاية القضائية، ماهي إلا مجرد ولاية نسبية يدسبب إطلاقاً على عموميتها عالمياً، نظراً إلى أنه من المنطقي والراسخ دولياً بهذا الشأن، أن يميز نفاذ الصكوك الدولية، وجوداً وعدمياً، في فلك الدول المصدقة فقط على الإتفاقية، موضع التنفيذ، وبالتبعية ينطبق الحال هكذا على مايلحق الصك الدولي من إجراءات وتدابير ومنها بالقطع، آليات الولاية القضائية العالمية.

### ثالثاً: رأي الوزارة:

1- ترى الوزارة أنه لا مانع - بصفة أولية - من إلحاق مبدأ الولاية القضائية العالمية، ضمن أي من الصكوك الدولية المشار إليها، وكذا ما يمكن فحواه عليها من صكوك دولية أخرى، شريطة أن يقتصر مجال سريان المبدأ وإنفاذ إجراءاته وتدائيره، على تلك الدول الأطراف أو الأعضاء في مثل هذه الصكوك فقط، دون إلقاء ثمة إلزام ولائى على عاتق الدول الأخرى التي لم تصادق بعد على أي من هذه الصكوك الدولية.

2- كما أنه يحسن بالمجتمع الدولي من خلال منظمته (الأمم المتحدة)، أن يفهم وترسخ هذه الولاية القضائية العالمية، ونشر أعمالها، من خلال إعداد معاهدة أو صك دولي خاص بهذا الشأن، بهدف تنظيم ضوابط ومعايير وإجراءات وتدائيره ووسائل إنفاذ ذلك النوع من



الإشارة

التاريخ

الولاية... دولياً، ومن ثم يمكن حث وتشجيع الدول نحو تحقيق انضمام عالمي شامل، بكل عالمية الولاية القضائية، ولعل هذا المقترح هو الأسوب والأدق واقعاً، بعية توفير الصمانات القانونية والقضائية الدولية اللازمة معاً لإساءة استعمال هذا المدأ، أو الإنحراف به بعيداً عن أهدافه، ولضمان إرساء العدالة والمساواة. ونبذ الإنتفاضة التي قد تعترى إنفاذ الصكوك الدولية القائمة.

3- وختاماً، يلزم التتويه، أنه سيكون من الضروري على الدول، إذا ما تفتنت أوصاع الولاية القضائية... عالمياً، أن تقوم بموائمة تشريعائها الوطنية لاستوعب متطلبات إنفاذ وتفعيل الولاية القضائية وطنياً في سياق عالميتها.

### إدارة العلاقات الدولية

- سعة لإدارة العلاقات الدولية - ن الإصايات  
- سعة إشعار ( - أ م البريب - غرب - 2013/3/10